المناسبة بين الاسم والمسمى
في الدرس اللغوي العربي

أ. إدريس بن خويا
أ. فاطمة برماتي
قسم اللغة والأدب العربيّ
جامعة أدرار – الجزائر.

إنَّ الحديث عن نشأة اللغة يعدّ من الأمور القديمة، التي تدخل ضمن ما يسمّى بعلم الكلام، التي طال الجدال حولها من محاورات ونقاشات ظلّت إلى حد الساعة محل جدل واستفهام.

ولكن القضية أخذت أبعاداً أخرى، وأفرزت إشكالاً آخر ظلّ الباحثون القدامى والمحدثون على السواء يتنافسون فيه من أجل البحث والتنقيب، والكشف عن تلك العلاقة الجوهرية التي أصبحت محط أنظار واهتمام الباحثين؛ ألا وهي العلاقة بين اللفظ والمعنى، أو ما يمكن تسميته العلاقة بين الصوت ومدلوله؛ وهي قضية نجدها مبسوطة المعالم – وإن كانت ربما إشارات طفيفة – في مؤلّفات اللغويّين والفلاسفة، الأصوليّين والمفسّرين على اختلاف توجّهاتهم وآرائهم.

المناسبة بين الاسم والمسمّى:

إنّ ذلك النقاش الدقيق الدائر بين العلماء حول هذه المناسبة كان الهدف من ورائه البحث عن أسرار تلك الصلة أو العلاقة بين الصوت ومدلوله؛ أهي ناتجة عن الصلة الطبيعيّة بين الألفاظ ومعانيها؟ فيكتسب اللفظ دلالته من خلال الجرس الصوتيّ، الذي ينتج عنه ما يسمى بالمناسبة الطبيعيّة بين الأصوات

ومدلولاتها. أم أنّ تلك الصلة ناتجة عن العلاقة التواضعيّة الاصطلاحيّة بين البشر أنفسهم؟ وأنّ هذا الاتّجاه كما يرى عبد الكريم مجاهد «قد تيسّر له من الأنصار والمؤيّدين ما كتب له الغلبة حتى أصبح من المتّفق عليه في الدرس اللغويّ الحديث أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة اعتباطيّة Arbitrary [1]»

إنّ الإجابة عن تلك التساؤلات، يقتضي منّي المرور عبر آراء علمائنا القدامى في هذا المجال، من خلال طرح النقاش والجدال الذي دار كثيراً في مؤلفاتهم ونصوصهم؛ بين مؤيّد للرّأي الأوّل، ومعارض للرّأي الثاني والعكس صحيح.

والحديث عن تلك الصلة الطبيعيّة أو المناسبة بين اللفظ والمعنى أو بين اللفظ ومدلوله يقتضي الإشارة إلى الجهود الأولى لعلماء العربيّة في هذا المجال، وأقصد البدء بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) الذي كان له فضل السبق – حسب إطّلاعي المحدود – نتيجة تفسيره لبعض الألفاظ التي وضعت على حكاية صوت فصرّح يقول: «كأنهم توهّموا في صوت الجُندُب استطالةً ومدّاً فقالوا: صَرَّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صَرْصَرَ[2]»، ويتضح من خلال القول التأكيد على أن بعض اللغة أخذ من أصوات الأشياء، وبالتالي يمكنها تبيان سبب الاختلاف طريقة محاكاتها[3] من خلال التقطيعات في "صرصر" على سبيل المثال.

ويأتي تلميذه سيبويه (ت180 هـ) ناهجاً الطريق نفسه في إبراز الصلة أو المناسبة بين الصوت ومدلوله، من خلال إشارته إلى وجه آخر من هذه الصلة وهي جليّة في الأوزان والصيّغ، حيث يقول في هذا الشأن: «ومن المصادر التي

1 – الدلالة اللغوية عند العرب، د.عبد الكريم مجاهد، ص204، الدار البيضاء، المغرب، 1985.

2 – الخصائص، عثمان أبو الفتح بن جني، 152/2، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2.

3 – ينظر : الدلالة الصوتيّة في اللغة العربيّة، سالم الفاخري، ص51، المكتب العربيّ الحديث، الإسكندرية.

جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النَّزَوانُ، والنَّقَزَانُ؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازِه في ارتفاع. ومثلُه العَسَلان والرَّتَكَان[4]».

ثم يضيف قائلاً للتوضيح أكثر: «ومثل هذا، الغليان، لأنّه زعزعة وتحرُّك. ومثله الغَثَيان، لأنه تجَيُّشُ نفسِه وتثوُّرٌ. ومثله الخَطران واللَّمَعَان، لأنّ هذا اضطراب وتحرُّك. ومثل هذا اللَّهبان والصَّخَدَان، والوهجان، لأنه تحركُ الحَرِّ وثُؤُورهُ، فإنّما هو بمنزلة الغليان[5]؛ أي بمعنى أنّ المصادر التي تأتي على وزن (فعلان) ينتج عن إيحاء أصواتها معناها، أو تصوّر الحركات المصاحبة للحدث، فيستشعر في الفعلان الاهتزاز والاضطراب والحركة، وينسحب هذا الحكم على كلّ مصدر جاء على شاكلة هذا الوزن. فمهما كانت حروفه، فلا بدّ أن نلحظ فيه هذا المعنى[6]. وهي طريقة فريدة من نوعها عقدها سيبويه من أجل الصلة الحميميّة بين اللفظ ومعناه.

ومن العلماء القدامى الذين بحثوا هذه الصلة ابن دريد (ت321 ه) في كتابه "الاشتقاق" من خلال تفسيراته العلاقة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله؛ حيث فسّر إمكانية تسمية العرب لأبنائهم تفسيراً يرجع بالضرورة إلى هذه العلاقة الطبيعية[7]، حيث يقول: «واعلم أن للعرب مذاهب في تسمية أبنائها، فمنها ما سمّوه تفاؤلاً على أعدائهم نحو: غالب، وغلاّب، وظالم،....ومنها ما سمّي بما غلُظَ وخشُن من الشجر تفاؤلاً أيضاً، نحو: طلحة، وسَمرة،...ومنها ما سمّي بما غلظ من الأرض وخشُن لَمْسُهُ وموطئه، مثل: حجر، وجُحير...»[8] .

4 – الكتاب، عثمان بن قنبر سيبويه، 14/4، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

5 – المصدر نفسه، 14/4.

6 – ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب، ص207.

7 – ينظر : فصول في علم اللغة العام، د.محمد علي عبد الكريم الرديني، ص235، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.

8 – الاشتقاق، ابن دريد الأزدي، ص05، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1958.

ونجد إبراهيم أنيس يقف حائراً من بعض اللغويّين، ولكنّه مؤيّد لرأي ابن دريد، حيث يرى أن «معظم اللغويّين العرب لا يأخذون بهذا الرأي، نرى كثيراً منهم يربطون في مؤلفاتهم بين الألفاظ ومدلولاتها ربطاً وثيقاً يكاد يشبه الصلة الطبيعيّة أو الذاتية. ولعلّ العسر في هذا الاتجاه هو اعتزازهم بتلك الألفاظ العربيّة وإعجابهم بها، وحرصهم على الكشف عن أسرارها وخباياها[9]».

ويعدّ ابن جني (ت392 هـ) من أبرز الدارسين لهذه الظاهرة، حيث قال: «فإن كثيراً من هذه اللغة وجدْتُه مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبّر بها عنها[10]»؛ فهو إمام القائلين بوجود الصلة بين الألفاظ ودلالاتها، فقد ناقش في كتابه "الخصائص" في أربعة أبواب الكثير من القضايا والموضوعات تَمُتُّ بصلة مباشرة في عقد الصلة بين اللفظ ومعناه؛ ففي باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" يتضح له أنه مجرد تقارب المخارج الصوتيّة غالباً تتقارب دلالاتها، ومن ذلك – على سبيل المثال– «القَرْمَة وهي الفَقْرَة تُحَزُّ على أنف البعير. وقريب منه قلَّمت أظافري؛ لأن هذا انتقاص للظُفُر، وذلك انتقاص للجِلدِ. فالرّاء أخت اللاّم، والعَمَلان متقاربان[11]». ومن ذلك أيضاً في استشهاده بأمثلة أخرى «العَلَز: خِفَّة وطيش وقَلَق يَعْرِضُ للإنسان، وقالوا (العِلَّوص) لوجع في الجوف يلتوي له الإنسان ويقلق منه. فذاك من (ع ل ز) وهذا من (ع ل ص) والزّاي أخت الصّاد[12]».

ويوضّح ابن جني في مواطن كثيرة من كتابه الخصائص عدّة أمثلة من أجل الاستشهادات والدفاع عن رأيه الخاصّ القائل إنّ مجرد التقارب في مخارج الحروف أو الأصوات في الألفاظ هو سبب بالضرورة لتقارب المعاني الناتجة عن تلك الأصوات.

---

9 – دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ص64، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1963.

10 – الخصائص، 65/1.

11 – المصدر نفسه، 147/2.

12 – المصدر نفسه، 148/2.

ومن ذلك في باب آخر عنوانه "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" الذي بذل فيه جهداً كبيراً في توضيح هذا الرأي وتأكيده، ويبدؤه بقوله: «اعلم أنَّ هذا موضع شريف لطيف، وقد نبَّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقَّته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته[13]». ثم يشير إلى آراء الخليل وسيبويه في هذا المجال – وهي الآراء التي أشرتُ لها في بداية طرح القضية من خلال الوقوف على رأيي الخليل وتلميذه سيبويه–، ففي ملاحظته على ما أجاده لسيبويه في صيغة (الفعلال) التي تدلّ على الحركة، حيث يقول: «ووجدتُ أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه، ومنهاج ما مّثلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعيّة المضعَّفة تأتي للتكرير؛ نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة، والصعصعة... ووجدتُ أيضاً (الفَعَلى) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة؛ نحو البَشَكَى، والجَمَزَى، والولقى،...فجعلوا المثال المكرّر للمعنى المكرّر – أعني باب القلقلة– والمثالَ الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها[14]».

والملاحظ لهذا النصّ كما يرى صبحي الصالح يجد فيه كثير الفائدة، شديد الإيحاء الدلالي، ويكفينا أنّنا عرفنا منه أنّ هذه المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله قد تنبَّه إليها علماء اللغة القدامى أمثال الخليل وسيبويه، بل لقد نبّه عليها الأخيران تنبيهاً شديداً سمح لابن جني القول، إنّه تلقّتهُ الجماعة بالقبول والاعتراف بصحّته[15].

وناقش أحمد بن فارس (ت395 ه) هذه الصلة في كتابه الصاحبي في أكثر من موضع، منه:«القلم لا يكون قلماً إلاّ وقد بُريَ وأُصلح وإلاَّ فهو أُنبوبة. وسمعتُ أبي يقول: قيل لأعرابي: ما القلم؟ فقال: لا أدري. فقيل له: تَوَهَّمْهُ،

13 – المصدر نفسه، 152/2.

14 – المصدر نفسه، 153/2.

15 – ينظر : دراسات في فقه اللغة، د.صبحي الصالح، ص150، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط13.

فقال: هو عود قُلِمَ مِن جَانِبِيه كتقليم الأُظفور فسُمِيَّ قَلماً[16]»؛ فهو بذلك قد أحسّ بتلك الصلة بين اللفظ ومدلوله مستدلاً بما أحسّه ذاك الأعرابيّ.

ولكن من هذه الصلة نجد لها تعقيداً في الفكر الاعتزاليّ، وبالضبط عند عبّاد بن سليمان الصَّيمري حيث يقول السيوطي (ت911 ه) في هذا الشأن: «نقل أهل أصول الفقه عن عبّاد بن سليمان الصَّيمري من المعتزلة أنه ذهب إلى أنّ بين اللفظ ومدلوله مناسبةً طبيعيةً حاملةً للواضع على أن يضع، فقال: وإلاّ لكان تخصيصُ الاسم المعيّن بالمسمى المعيّن ترجيحاً من غير مرَجِّح"[17]؛ وذلك أن حجّة عبّاد تقوم على المنطق الصرف لمّا رأى أنه: «لولا الدلالة الذاتية لكان وضعُ لفظٍ من بين الألفاظ بإزاء معنى من بين المعاني ترجيحاً بلا مرجّح[18]» باعتبار أن هذه المواضعة من اصطناع البشر لكل لفظ المعنى الذي تقوده إليه أصواته.

إنّ مقولة عبّاد بالصلة الطبيعيّة بين اللفظ ومدلوله، تأثر بها كثيرٌ من اللغويين، حتّى أن بعض البعض خرج بها من العربيّة إلى لغات أعجميّة؛ حيث يذكر السيوطي أنّ بعض من يرى رأي عبّاد « أنه يعرفُ مناسبةَ الألفاظِ لمعانيها؛ فسُئِل ما مُسَمَّى "أدغاغ" وهو بالفارسيّة الحجر، فقال: أجدُ فيه يُبْساً شديداً، وأراه الحجر[19]».

إن هذه العلاقة الطبيعيّة لا يقتصر فيها – عند عبّاد وأتباعه – على اللغة العربيّة فحسب، وإنّما تشمل سائر اللغات الأخرى، فاستشعر في أصوات هذا

16 – الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ص 61، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418 ه –1997م.

17 – المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ص58، حققه وفهرسه محمد عبد الرحيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1426ه –2005م.

18 – المصدر نفسه، ص35.

19 – المصدر نفسه، ص58.

اللفظ يُبساً شديداً – لأنه ربّما كان مُلِماً بالفارسيّة إلماماً خفيفاً – فعرف المسمّى من الاسم، واستنبط المدلول من الصوت[20].

ولكن لو نظرنا إلى رأي جمهور الأصوليين لوجدناه ضد مقالة عبّاد المعتزليّ، وأنهم أفسدوا رأيه حجة أن الألفاظ لو دلت بذواتها لفهم كل واحد منهم كل اللغات، لعدم اختلاف الدلالة الذاتية[21].

ولقد أشكل على بعض الباحثين إنكار الجمهور لمقولة عبّاد، والخلاف ليس مردّه في الحقيقة إلى وجود هذه المناسبة الطبيعيّة وعدم وجودها، بل إلى ما يراه عبّاد من أنّ هذه المناسبة ذاتيّة موجبة، بل لابدّ من وجودها وأنّها لا تختلف[22]. وهو ما رآه السيوطي من أن الجمهور ناكر لهذه المقولة، وبعدما أورد مناقشتهم لها مفصلاً عاد ليقول: «وأمَّا أهل اللُّغة العربيّة فقد كادوا يُطْبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني؛ لكنَّ الفرقَ بين مذهبهم ومذهب عبّاد أن عبّاداً يراها ذاتيّة موجبة، بخلافهم. وهذا كما تقول المعتزلة بمراعاة الأصلح في أفعال الله تعالى وُجوباً، وأهل السّنة لا يقولون بذلك مع قولهم: إنَّه تعالى يفعل الأصْلَح، لكن فضلاً منه ومنَاً لا وجوباً. ولو شاء لم يفعله[23]».

ونلحظ من خلال هذا الرأي أن صاحبه قد أكّد أن «أهل اللغة بوجه عام والعربيَّة بوجه خاص قد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة الطبيعيَّة بين الألفاظ والمعاني. وبذلك تلاقى مع ابن جني على صعيد واحد، فكان لا بدّ من الاقتناع بهذه الظاهرة اللغويّة التي تُعد فتحاً مبيناً[24]».

---

20 – ينظر : دراسات في فقه اللغة، ص150.

21 – اللغة بين ثنائية التوقيف والمواضعة، د.عبد القادر عبد الجليل، ص78، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1997.

22 – ينظر : دراسات في فقه اللغة، ص150-151.

23 – المزهر، ص58.

24 – دراسات في فقه اللغة، ص151.

ومن العلماء المفسّرين نجد فخر الدين الرازي (ت606هـ) في تفسيره الكبير من الدّاعمين لرأي وجود المناسبة الطبيعيّة بين الألفاظ ومدلولاتها، ولكنه يراها غير مطّردة في اللغة، وليست ذاتيّة شاملة وعامّة في اللغة. ونجده قد ناقشها حين تعريجه على مسألتين متصلتين – على الأقل– حيث يقول : «دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتيّة حقيقيّة، خلافاً لعباد لأنها تتغيّر باختلاف الأمكنة والأزمنة[25]». ثم يضيف قائلاً ومُدعِّماً رأيه بأمثلة ساقها ابن جني في خصائصه، يقول في ذلك: «وقد يتفق في بعض الألفاظ كونه مناسباً لمعناه مثل تسميتهم "القطا" بهذا الاسم؛ لأن هذا اللفظ يشبه صوته... وأيضا وضعوا لفظ "الخضم" لأكل الرطب نحو "البطيخ والقثاء"، ولفظ "القضم "لأكل اليابس نحو قضمت الدابّة شعيرها؛ لأنّ حرف الخاء يشبه صوت أكل الشيء الرطب، وحرف القاف يشبه صوت أكل الشيء اليابس[26]».

وإذا جئنا إلى علمائنا المحدثين، لوجدنا البعض منهم يقتفي أثر القدامى مثل: ابن جني وسيبويه وغيرهما في عقد تلك الصلة بين اللفظ ومدلوله، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، نجد مازن المبارك كثيراً ما يعقد تلك الصلة في كتابه "فقه اللغة" مبيّناً مظاهر دلالة الأصوات الطبيعيّة، والأوزان، والأصوات الأبجديّة، مركّزاً على أنّ تلك الصلة ثابتة بين الأصوات ومدلولاتها؛ حيث يرى أن «للحرف الواحد في تركيب الكلمة العربيّة قيمة تعبيريّة وأن الكلمة الثلاثيّة تعبر عن معنى هو ملتقي معاني حروفها الثلاثة، ونتيجة تمازجها وتداخلها[27]»، ثم يضيف قائلاً في توضيحه بأمثلة منها: «أن (غ ر ق) يحصل معناها من تلاقي معاني حروفها؛ فالغين تدلّ على غيبة الجسم في الماء، والرّاء تدل على التكرار

25 – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، 22/1، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط3.

26 – المصدر نفسه، 22/1، وينظر الخصائص، 157/2.

27 – فقه اللغة وخصائص العربية، مازن المبارك، ص104-105، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2005.

والاستمرار في سقوطه، والقاف تدلّ على اصطدام الجسم في قعر الماء. والمعنى الإجمالي الحاصل من اجتماع المعاني الجزئية للحروف هو مفهوم مادة (غرق)[28]».

وأما عند الغربيّين الذين انتصروا لقضية المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله فإننا نجد سان توماس الأكويني (ت1274م) الذي صرّح بحدوث المناسبة بين الأسماء ومسمّياتها، ويتّضح من خلال عبارته قائلاً: «إن الأسماء يجب أن تتّفق وطبيعة الأشياء[29]». ثم يعرض جسبرسن Jespersin آراء المحدثين في عقد الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها، فيعرض لرأي همبلت Humboldt «أن اللغات بوجه عام تؤثر التعبير عن الأشياء بوساطة ألفاظ أثرها في الآذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان، وأن الكلمات بدأت واضحة الصلة بين أصواتها ودلالاتها، ثم تطورت تلك الأصوات أو تلك الدلالات، وأصبحت الصلة غامضةً علينا[30]».

وأما جسبرسن نفسه فنجده يؤكّد تلك الصلة، حيث يرى أن تلك الصلة وثيقة بين اللفظ والمدلول في الكلمات التي هي من نوع Onomatopées. ولكن يتوجّب علينا أن نحذّر من المغالاة في هذا الشأن[31]. ثمّ يأتي إلى عرض كثير من الأمثلة لتدعيم رأيه والدفاع عنه، حاول إبراهيم أنيس بسطها في كتابه دلالة الألفاظ.

وأمّا في جانب الطرف الآخر؛ أي الرافضين إلى عقد تلك الصلة فنجد من القدامى – على سبيل الذكر لا الحصر– سعد الدين التَّفْتَازَاني (ت792هـ) حينما أشار إلى القائلين بتلك المناسبة، وضّح قائلاً: «واتّفق الجمهور على أنّ هذا القول

28 – المرجع نفسه، ص105.

29 – اللغة، فندريس، ص235، تعريب عبد الحميد الدواخلي وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950.

30 – الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص381، حلب، ط2.

31 – ينظر المرجع والصفحة نفسهما، ودلالة الألفاظ، ص68-70.

فاسد؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ، لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل على المدلول[32]»؛ أي أنه إذا كانت تلك الألفاظ توحي بالمعاني بذواتها، فكيف إذن يكون هذا الاختلاف في اللغات. ولكن هذا الرأي يبدو ضعيفاً ولا ينهض كدليل – كما يرى سالم الفاخري– على هدم مبدأ الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها[33].

إنّ حجّة أصحاب هذا الرأي أن المتكلمين أصحاب اللغة المعيّنة يربطون هذا المعنى بلفظة هذه أو تلك، وأدلتهم في ذلك[34]:

– احتجاجهم بأنّه ليست هناك علاقة ظاهرة بين اللفظ ومدلوله باستثناء ما جرى عليه الناس من استعمال اللفظ المعيّن في المعنى المعيّن.

– لو كانت العلاقة طبيعيّة ما اختلفت الألفاظ الدالّة على الشيء الواحد في اللغات المختلفة. مثل لفظة (شمس) نجد لها مسميات مختلفة باختلاف اللغات. ويروي السيوطي عن أبي إسحاق: «أنّ الأسماء لا تدل على مدلولاتها لذاتها، إذ لا مناسبة بين الاسم والمسمّى؛ ولذلك يجوز اختلافها باختلاف الأمم، ويجوز تغييرها. والثوب يسمى في لغة العرب باسم، وفي لغة العجم باسم آخر. ولو سمّي الثوب فرساً والفرس ثوباً ما كان ذلك مستحيلاً؛ بخلاف الأدلّة العقلية؛ فإنها تدل لذواتها، ولا يجوز اختلافها؛ أما اللغة فإنها تدل بوضع واصطلاح[35]».

32 – المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، ص571، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ – 2001م.

33 – ينظر الدلالة الصوتية في اللغة العربية، ص55.

34 – ينظر فن الكلام، د.كمال بشر، ص146، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

35 – المزهر، ص282-283.

– لو جاز أن تكون العلاقة كذلك لاهتدى كلّ إنسان – كما يرى السيوطي–«إلى كلّ لغة، ولمّا صحّ وضع اللفظ للضدّين[36]»، ولمّا وقع في اللغة ما يسمى بالمشترك اللفظيّ.

– إضافة إلى تلك الحقائق التاريخيّة التي تتمثّل في تغيّر معاني الألفاظ وتطوُّرها على مرّ الأزمان. ولو كانت العلاقة طبيعيّة في الألفاظ ما جاز هذا التغيّر وما كان له أن يقع بحال من الأحوال.

ونجد محمد الأنطاكي في وجيزه يعرض لطبيعة تلك الصلة عند الأمم الأخرى، حيث قال:«إنّ أكثر الفلاسفة والقدماء والمحدثين، ومعهم علماء اللغة أيضا، يذهبون إلى عكس ما ذهب إليه هرقليطس تماماً؛ إذ يرى هؤلاء أنّ العلاقة بين اللفظ ومدلوله اعتباطيّة اصطلاحيّة[37]».

ومن المحدثين الذي نهجوا هذا الطريق نجد محمود فهمي حجازي، الذي أنكر بدوره تلك الصلة أيّما إنكار، حيث يرى إنه «ليس هناك أي علاقة بين الرمز اللغوي ومدلوله في الواقع الخارجيّ، والعلاقة الوحيدة القائمة بين الرمز الصوتيّ واللغويّ وما يدلّ عليه هي علاقة الرمز[38]». ثم يُطعّم رأيه بأدلّة يرى فيها أنّ الكلمة ترمز إلى شيء ماديّ ومعنويّ، وعلى هذا فالعلاقة طبيعية تربط بين تلك الأصوات المكوّنة – مثلا – لكلمة (منضدة) في العربيّة، أو كلمة Ticch في الألمانيّة وبين (المنضدة) في العربية باعتبارها واقعاً مادياً. والمعروف أن المنضدة في اللغة العربيّة هي كلمة مؤنثة، لا لأن هناك تأنيثاً في خشب المنضدة، ولكن لأنها تنتهي بتاء التأنيث، والتاء في العربيّة كما هو معروف هي علامة تأنيث[39].

36 – المصدر نفسه، ص58.

37 – الوجيز في فقه اللغة، ص368.

38 – علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، ص64، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

39 – ينظر المرجع نفسه، ص64.

وأما عند الغربيّين فنجد من يؤيّد الرأي الثاني، فندريس الذي وقف حائراً، فبعد أن صرّح قائلاً من قبل إنّه من الحمق الحكم بوجود علاقة ضروريّة بين اللفظ ومعناه، وذلك في مثل ق ل– F L مجتمعين وكلمة السيلان، أن الكلمات Ruissean "مجرى" وRiviere "جدول"وOrrent "سيل" التي تعبّر عن فكرة السيلان بقدر ما تعبر عنها كلمة Fleuve " نهر" لا تحتوي على مثل هذين الحرفين أو الصوتين، وأن كلمة Fleur "زهرة" التي تتكوّن أيضاً من هذين الحرفين لا توقظ في الذهن إطلاقاً فكرة السيلان[40]، ولكنّه تراجع عن رأيه، ولا يستطيع التغاضي عن تلك الكلمات التي يلمس فيها روح المناسبة بين اللفظ ومدلوله، حيث يقول بصريح العبارة: «ولكن من الحق أن كلمة Fleuve "نهر" معبّرة لأنّ الأصوات التي تكونّها صالحة تمام الصلاحيّة لإثارة الصورة التي تمثّلها. فالواقع أن هناك بين الأصوات ومركّبات الأصوات فروقاً في القدرة التعبيريّة، وهذا هو سرّ الكلمات التي تعبّر بأصواتها عن معناها [41]Onomatopées».

ومن خلال عودة فندريس في رأيه نلاحظ كأنّه لا يريد الخروج عن رأي دي سوسير الذي يُعدّ من أشهر المعارضين للرأي الأوّل، والمؤيّدين للرأي الثاني؛ فهو يرى أن تلك الصلة في جوهرها صلة اعتباطية لا تخضع إلى منطق أو نظام مطرّد، ومع اعترافه بتلك الصلة بين الألفاظ ودلالاتها، إلاّ أن في رأيه هي مجرّد ألفاظ قليلة تصادف إن أشبهت أصواتها دلالاتها[42]. وأبلغ دفاعاً عن رأي دي سوسير وغيره ما رآه ماريوباي حينما قال: «إنّه ليس هناك أيّ رابطة فطريّة بين اللفظ ومدلوله. ولو صحّ الافتراض القائل بوجود علاقة فطريّة بينهما لكان حتماً أن يتكلّم الناس لغة واحدة[43]».

---

40 – ينظر : اللغة، ص236.

41 – المصدر والصفحة نفسها.

42 – ينظر : الوجيز في فقه اللغة، ص377.

43 – أسس علم اللغة العام، ماريوباي، ص41، ترجمة وتعليق د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1983.

وإذا وقفنا عند علماء أصول الفقه وقفة تمعّن لوجدناهم حاضرين أيّما حضور في قضية اهتمامهم باللفظ والمعنى؛ ومنهم ابن قيم الجوزية الذي نحن بصدد الحديث عنه لطرح رأيه الخاصّ في هذا الجانب، و هو -أيضاً- حاضر أيّما حضور ليدلي بدلوه في إمكانية عقد الصلة أو عدمها بين اللفظ ومدلوله. وكذلك علماء الأصول نجدهم قد طرحوا القضية في وقت مبكّر جداً، وهم «أوّل من عني بمشكلة اللفظ والمعنى تاريخيّاً، وذلك لارتباطها بالحكم الذي يراد فهمه وتطبيقه؛ إذ الحكم في عامّة أمره لا يخاطب الوجدان، وإنّما يخاطب العقل، الذي هو مناط التفكير ودعامة الإقناع ووسيلة الفهم[44]»، وذلك باعتبار أنّ العمليّة التواصليّة الإبلاغيّة برمتها هي نتيجة ثنائيّة المتكلم -المستمع المثالي لتلك اللغة، إنما يدور في فلك الألفاظ والمعاني.

ولقد وضع الأصوليون المعنى مقدماً على اللفظ، وأولوه أهمّية بالغة في دراساتهم، وها هو الشاطبي (ت790هـ) يصرّح قائلاً: «فاللفظ إنّما هو وسيلة إلى تحصيل المراد، والمعنى هو المقصود[45]»، وتتضح أهمّية الاهتمام بالمعنى أكثر ما نجده عند ابن قيم الجوزية[46] في مواطن كثيرة من كتبه، ومنها -على سبيل الذّكر

44 – دراسات في القرآن الكريم، د.السيد خليل، ص47، دار المعارف، القاهرة، 1972.

45 – الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، ص251، تحقيق: د.محمد الإسكندراني وعدنان درويش، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1427 هـ -2006م.

46 – هو أحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي زيد الدين الزُّرعي. ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بشمس الدين، أبو عبد الله وابن قيم الجوزية من عائلة دمشقية عرفت بالعلم والالتزام بالدين واشتهر خصوصاً بابن قيم الجوزية وقيم الجوزية هو والده فقد كان قيماً على المدرسة الجوزية بدمشق مدة من الزمن، وأشتهر بذلك اللقب ذريته وحفدتهم من بعد ذلك، وقد شاركه بعض أهل العلم بهذه التسمية وتقع هذه المدرسة بالبزورية المسمى قديما سوق القمح أو سوق البزورية (أحد اسواق دمشق)، وبقي منها الآن بقية ثم صارت محكمة إلى سنة 1372 هـ ، 1952م.

ولد في اليوم السابع من شهر صفر لعام 691 هـ، الموافق 2 فبراير 1292م .ويقال إنه ولد في ازرع جنوب سوريا وقيل في دمشق.

توفي في ليلة الخميس 751/7/13 هـ، 1349م وفي وقت أذان العشاء وبه كمل من العمر ستون سنة. وصلي عليه في الجامع الأموي بدمشق ثم بجامع جراح وأزدحم الناس للصلاة عليه.

لا الحصر- أعلام الموقعين حينما يورد الأهميّة الكبرى للمعاني والمقاصد، حيث يقول في هذا الشأن: «وما مَثَلُ من وقف مع الظواهر والألفاظ ولم يُرَاعِ المقاصد والمعاني إلا كَمَثَل رجل قيل له: لا تسلّم على صاحب بِدْعَةٍ، فقَبَّلَ يده ورجله ولم يُسلّم عليه. أو قيل له: اذهب فاملأ هذه الجرّة، فذهب فملأها ثم تركها على الحوض وقال: لم تقل ايتني بها[47]».

وإذا بحثنا في نظرة ابن القيم في تلك المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله لوجدناها مبسوطة وجليّة، واضحة المعالم دون غموض في رأيه – مؤكّداً على تحقيق تلك المناسبة الطبيعيّة من خلال كتابيه "بدائع الفوائد" و"مفتاح دار السعادة"، حيث يقول: «إن اللفظ قالب المعنى ولباسه يحتذي حذوه، والمناسبة الحقيقيّة معتبرة بين اللفظ والمعنى طولاً وقصراً، وخفة وثقلاً، وحركةً وسكوناً، وشدّةً ولیناً، فإن كان المعنى مفرداً أفردوا لفظه، وإن كان مركّباً ركّبوا اللفظ، وإن كان طويلاً طوّلوه؛ كالقطنط والعشنق للطويل، فانظر إلى طول هذا اللفظ لطول معناه. وانظر إلى لفظ بحتر وما فيه من الضمّ والاجتماع لما كان مسماه القصير المجتمع الخلق[48]»، ثم يضيف قائلاً من أجل التوضيح أكثر: «وكذلك لفظة الحديد والحجر والشدّة والقوّة ونحوه قد تجد في ألفاظها ما يناسب مسمّياتها، وكذلك لفظا الحركة والسكون، مناسبتهما لمسمّياتهما معلوم بالحس، وكذلك لفظ الدوران والنـزوان والغليان وبابه في لفظها من تتابع الحركة ما يدل على تتابع حركة مسمّاها؛ وكذلك الدجال والجراح والضراب والأفاك في تكرّر الحرف المضاعف منها ما يدل على تكرار المعنى. وكذلك الغضبان والظمآن والحيران وبابه صيغ على هذا البناء الذي يتّسع النطق به ويمتلئ الفم بلفظه

47 – أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، 679/3، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1426 هـ –2005م.

48 – بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، 103/1، خرّج أحاديثه أحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1426هـ–2005م، وينظر مفتاح دار السعادة، ابن قيم الجوزية، 546/2، تحقيق محمد الإسكندراني وأحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1425 هـ –2005م

لامتلاء حامله من هذه المعاني، فكأن الغضبان هو الممتلئ غضباً، الذي قد اتّسع غضبه حتى ملأ قلبه وجوارحه[49]».

ثم إننا نجد لهذا القول مشابها في تفسيره للمعوّذتين؛ حيث يرى في دكدك، وزلزل، وقلقل، وكبكب الشيء؛ أن الزلزلة حركة متكررة، وكذلك الدكدكة، والقلقلة، وكذلك كبكب الشيء: إذا كبه في مكان بعيد، فهو يُكَبُّ فيه كبّاً بعد كبّ كقوله تعالى: ﴿ فَكُبۡكِبُواْ فِيهَا هُمۡ وَٱلۡغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ [50]﴾.

وفي مثله أيضا "رَضْرَضَه" إذا كرّر رَضَّه مرّة بعد مرّة، ومنه "ذَرْذَرَهُ" إذا ذره شيئا بعد شيء. ومثله "صَرْصر الباب"إذا تكرّر صريره، ومنه "مَطْمَطَ الكلام" إذا مططه شيئا بعد شيء. ومثله أيضا "كفكف الشيء" إذا كرَّر كَفَّهُ، وهو كثير – حسب رأي ابن القيم– باعتبار أنه رأى من جعل هذا الرباعيّ بمعنى الثلاثيّ المضاعف لم يجار الصواب؛ لأن الثلاثيّ لا يدلّ على تكرار بخلاف الرباعيّ المكرّر، فإذا قيل: ذَرَّ الشيء وصرّ الباب، وكفَّ الثوب، ورضّ الحبَّ: لم نجد فيه دلالة على تكرّار الفعل، بخلاف ذرذر، وصرصر، ورضرض، ونحوه.

وكذلك حين قول أحدهم: "عَجَّ العجل" إذا صوّت. فإذا تابع صوته قيل: عجعج. وأيضاً في مثل: "ثَجَّ الماء" إذا صُبَّ، فإن تكرّر ذلك قيل: ثجثج. فلابدّ إذن من المتأمل في هذا الباب العظيم الذي هو مطابق للقاعدة العربيّة التي تنص على أن الألفاظ تحذو حذو المعاني[51].

---

49 – المصدر نفسه، 103/1، وينظر مفتاح دار السعادة، 546/2.

50 – سورة الشعراء، الآية 94.

51 – ينظر تفسير المعوّذتين، ابن قيم الجوزية، ص 83، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، والتفسير القيم، ابن قيم الجوزية، ص575، جمع وإعداد الشيخ محمد أويس الندوي، وتقديم محمد حامد الفقي، ضبطه وحققه رضوان جامع رضوان، دار ابن الهيثم، ط1، 1426 هـ –2005م.

وعلى غرار تلك المعاني التي ساقها ابن القيم ما هي إلاَّ قطرة من بحر، ولا يسع المقام لذكرها، حيث يقول: «ولا يتّسع المقام لبسط هذا...فإنه ينشأ من جوهر الحرف تارة، وتارة من صفته ومن اقترانه بما يناسبه، ومن تكرّره، ومن حركته وسكونه، ومن تقديمه وتأخيره...وهذا باب يقوم من تتبّعه سفر ضخم، وعسى الله أن يساعد على إبرازه بحوله قوّته[52]». والسرّ في ذلك كما نجده في كتابه "أعلام الموقعين" هو «أن الألفاظ تتقاضى معانيها وتطلبها بالمشاكلة والمناسبة التي بين اللفظ والمعنى، ولهذا قلَّ من تجده يعتاد لفظاً إلاَّ ومعناه غالب عليه[53]».

ولكن من خلال الآراء التي جاء بها ابن القيم في أكثر من موضع فإننا نجد عبد الكريم مجاهد وعبد القادر عبد الجليل يقرّان بأن ما ذهب إليه ابن القيم في قضية التناسب فيها المغالاة والمبالغة حين حديثه عن الصيّغ والأبنيّة في جوهر الحروف، إفراداً وتركيباً، خفّةً وثقلاً وقصراً وطولاً، وفي تصوّره للكلمة حجماً بحيث تشغل الفم كله من حيث النطق بها حتى تناسب معانيها[54]. وكان في ربطه ذاك متابعاً ومسايراً لما جاء به أساطين العربيّة كالخليل وسيبويه وابن جني وبتصريح منه[55]؛ حينما جعل الحرف بصفاته الصوتيّة والمتغيّرة، والتبدّلات التي تطرأ عليه من حركات وسكون وتقديم وتأخير وتكرار، أساس هذه المناسبة بين اللفظ ودلالاته، وهو ما يجعلنا من حيث الإقرار والإنصاف القول إنّ ابن القيم في هذا الطرح مسبوق من طرف ابن جني – على الأقل– بأكثر من ثلاثة قرون ونصف.

ولكن ما يمكن ملاحظته في تلك الصلة أو المناسبة الطبيعيّة بن اللفظ ومدلوله التي عقدها ابن القيم وكغيره من الأصوليّين، هي نتيجة العلاقة

52 – بدائع الفوائد، 103/1-104.

53 – أعلام الموقعين، 705/3.

54 – ينظر : الدلالة اللغويّة عند العرب، ص 220، واللغة بين ثنائية التوقيف والمواضعة، ص79.

55 – ينظر : جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام، ابن قيم الجوزية، ص65، تحقيق مصطفى محمد ومحمد عبد الله، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط1، 1462هـ–2005م، والتفسير القيم، ص207-209.

التلازميّة بين الكم التصاعديّ للأبنيّة والأوزان والمصادر، وما يرافقها من تغيّرات وتبدّلات صوتية، وبين توظيف حاسّة السمع والطاقة الكامنة التي أحسّها الإنسان بدوره دائما في صوته الطبيعيّ، فراح يطلق على المسموعات مسميات أصواته وَفْقَ تلوّنات طبيعتها[56].

إنّ ابن القيم ومن خلال بحثه في سرّ إعجاز القرآن الكريم نجده – دائماً – يربط المناسبة بين اللفظ ومعناه من أجل الوصول إلى معانٍ أدقّ، وفهم جليّ يكشف لنا عن سرّ توظيف لفظ دون لفظ آخر في سياق واحد يوحي بدلالات متنوّعة صريحة وضمنيّة ليست متاحة من أجل الوقوف عليها إلاّ للباحث المتمرّس، أو العالم العارف بخبايا اللغة العربيّة، من نحو وصرف وبلاغة...

ابن القيم هو من أولئك الذين وهبهم المولى عز وجل حسّاً لغوياً لطيفاً، وذكاءً متوقداً، جعل منه أن يفتّق النصّ والوقوف على مضامينه وأسراره؛ فهي حكمة إلهية وهبها المولى عز وجل لمحبّيه، ولأوليائه في الأرض من أجل تقريب مضمون الآي القرآني إلى العامّة من البشر من أجل الفهم والتدبّر في حكمته الخالقة.

ويؤكد ابن القيم وينبّه في قضية ظواهر الألفاظ ودقائق المعاني على أنّ من له القدرة على الغوص في دقائق المعاني، ويتجاوز نظره قالب اللفظ إلى لبّ المعنى، يستطيع كشف الستار عن تلك المناسبة بين اللفظ ومعناه، ولأن الواقف مع الألفاظ هو مقصور الناظر على الـزينة اللفظيّة فقط[57]. ويدعونا للتأمّل مليّاً في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ ۝١١٩** [58]﴾؛ في سر تلك المقابلة العجيبة التي تمّت بين الجوع والعرى،

56 – ينظر : اللغة بين ثنائية التوقيف والمواضعة، ص79.

57 – ينظر : بدائع الفوائد، 202/3.

58 – سورة طه، الآيتان 118-119.

والظمأ والضحى، وأنّ الواقف على تلك المقابلة ربّما يتبادر إلى ذهنه أن الجوع يقابل الظمأ، والعرى يقابل الضحى.

ولكن المتمعّن الذي يغوص بحر المعاني يرى هذا الكلام في أعلى الفصاحة والجلالة؛ لأن الجوع ألم الباطن، والعرى ألم الظاهر، فهما متناسبان في المعنى. والحديث نفسه في الظمأ مع الضحى؛ لأن الظمأ موجب لحرارة البطن، والضحى موجب لحرارة الظاهر - فاقتضى النصّ القرآنيّ نفي جميع الآفات ظاهراً وباطناً[59].

ولتدعيم رأيه، يستشهد ابن القيم بآراء مبثوثة في أمّهات مصادر التاريخ واللغة، ما يؤكّد لنا ثقافته الواسعة من حيث إلمامه بعدة علوم؛ فهو يغرِفُ من كلّ الميادين التي لها صلة مباشرة أم غير مباشرة بالعلوم الشرعيّة عموماً واللغويّة بوجه أخصّ. ويؤكّد مجدداً تلك المناسبة بين اللفظ ومعناه من حيث إتيانه بحكاية مشهورة؛ وهي أن ابن حمدان قال يوماً للمتنبي قد انتقِد عليك قولك:

وَقَفْتَ ومَا فِي المَوْتِ شَكٌّ لِواقِفٍ ۞ كَأَنَّكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهوَ نَائِمُ
تَمُرُّ بِكَ الأَبطَالُ كَلْمَى هَزِيمَةً ۞ وَوَجْهُكَ وَضَّاحٌ وَثَغْرُكَ بَاسِمُ[60]

قالوا ركبت صدر كل بيت على عجز الآخر، وكان الأجدر أن تقول:

وَقَفْتَ ومَا فِي المَوْتِ شَكٌّ لِواقِفٍ ۞ وَوَجْهُكَ وَضَّاحٌ وَثَغْرُكَ بَاسِمُ
تَمُرُّ بِكَ الأَبطَالُ كَلْمَى هَزِيمَةً ۞ كأَنَّك فِي جَفْنِ الرَّدى وَهُو نَائِمُ

وهو بذلك تمام المعنى؛ لأن انبساط الوجه ووضوحه مع الوقوف في موقف الموت، أشبه بأوصاف الكماة، والسلامة من الردى مع مرور الأبطال كلمى هزيمة، أعجب في حصول النجاة.

59 - ينظر: بدائع الفوائد، 202/3.

60 - ديوان المتنبي، ص387، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1403هـ-1983م.

وهذا كما انتقد على امرئ القيس قوله:

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَاداً لِلَذَّةٍ ۞ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِباً ذَاتَ خَلْخَالِ
وَلَمْ أَسْبَأْ الزِّقَّ الرَّوِي وَلَمْ أَقُلْ ۞ لِخَيْلِي كُرِّى كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالِ[61]

فلو قال:

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَاداً وَلَمْ أَقُلْ ۞ لِخَيْلِي كُرِّى كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالِ
وَلَمْ أَسْبَأْ الزِّقَّ الرَّوِي لِلَذَّةٍ ۞ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِباً ذَاتَ خَلْخَالِ

كان أشبه بالمعنى؛ لأن ركوب الخيل أشبه بالكرّ على الأبطال، وسبأ الزقّ أليق بتبطّن الكواعب.

فقال المتنبه – يعني قائل الشعر – المدعو بالمتنبي الكذّاب:

اعلم أن القزّاز[62] أعلم بالثوب من البزّاز؛ باعتبار أن القزّاز يعلم أوله وآخره، والبزاز لا يرى منه إلا ظاهره، وهذا الانتقاد غير صحيح؛ فإذا قيل: (وقفت وما في الموت شك لواقف) فذكرت الموت، وتحقيق وقوعه في صدر البيت، ثم تممنا المعنى بقولنا: (كأنك في جفن الردى وهو نائم)؛ الردى هو الموت بعينه، فكأننا قلنا وقفت في مواضع الموت ولم تمت، كأن الموت نائم عنك، فحصل المعنى مناسباً للقصد.

ثم إذا قلنا (تمرّ بك الأبطال كلمى هزيمة) ومن شأن المكلوم المنهزم أن يكونا كاشحي الوجوه عابسيها، خائبي الأمل. فقلنا (ووجهك وضاح وثغرك باسم) ليتمّ حصول المطابقة بين عبوس الوجه وقطوبه، ونضارته وشحوبه، وإن لم تكن ظاهرة في اللفظ فهي في المعنى يفهمها من له في إدراك دقائق المعاني قدم راسخ.

61 – ديوان امرئ القيس، ص138، اعتنى به وشرحه عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1425هـ–2004م.

62 – القزاز: معرب وهو ما يعمل من الثياب والإبريسم، ينظر لسان العرب، مادة (قزز)، 394/5.

وأما إذا عدنا إلى النظر في قول امرئ القيس (كأنّي لم أركب جواداً للذّة) فإنّه لمّا ذكر الركوب في البيت الأول تمّمه بما يشبهه ويناسبه في ركوب الكواعب، ليحصل من ذلك لذّة ركوب مهر الحرب وركوب مهر اللذّة. وأما البيت الثاني فمن شأن الشارب إذا انتشى أن تتحرّك كوامن صدره، ويثور ما في نفسه من كواعب الأخلاق إلى الخارج. فلما ذكر الشرب وحاله، وتخيّل نفسه كذلك، فتحرّك إذن من كامن خلقه من الحماسة والشجاعة، فأردفه بما يليق به. ثم ذكر الآية وتكلم عليها بنحو ما تقدم[63].

ومن خلال هذا العرض الطريف، نجد أن ابن القيم وكعادته يدافع عن النصّ القرآنيّ من حيث الذين يتلمسون فيه الشبهة، ويتحيّنون الفرصة للدسّ فيه من الدسائس، واتهامه في ألفاظه بعدم مناسبتها لمعانيها، وهي تهمة نجد القرآن برِأ منها[64]. فالمناسبة بين الألفاظ ومدلولاتها لايقف عليها إلاَّ الباحث المتمرِّس ذو الفهم المتَّقِد، الذي وفّقه الله لفهم كتابه الكريم، وبالتالي تمكينه من كشف الأسرار التي تجمع بين الألفاظ ومدلولاتها.

ويمكننا الخروج برأي خاص، الذي يتمثّل في الرأي الوَسطي في إمكانية عقد تلك الصلة أو عدمها، وأراه حسناً وقبولاً. إلاّ أن البحث في قضيّة الصلة، وهذا العرض الموجز الذي بسطناه بين مؤيّد ومعارض كما يرى مازن المبارك البحث في قضية المناسبة هو «من المباحث اللطيفة في كلّ لغة، وهو بحث جدير بعناية أهل الأدب ولافت لنظرهم[65]». وهو ما سيتيح للباحثين الحديث عن قضايا أخرى متعلقة أشدّ التعلق بالصوت ودلالاته تطرّق إليها ابن القيم في مواطن كثيرة ومتفرّقة في مختلف مؤلّفاته المتنوّعة المعارف والفوائد والميادين.

63 – ينظر : بدائع الفوائد، 3/202-204.

64 – ينظر : ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، د.عبد الفتاح لاشين، ص154، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1982.

65 – فقه اللغة وخصائص العربية، ص 190.